المجلس يستمع إلى حديث سمو الشيخ جابر المبارك حول إنجازات الحكومة

الخرافي مترئسا جانبا من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

واجب وطني ..وسنواجه المفسدين بالقانون

الصالح: تخصيص جلسة للاستماع إلى ردود الجهات الحكومية يعد خطوة رائدة لتفعيل الدور الرقابي

أبل: المباني العامة التي تقع في مشاريع القسائم السكنية تؤجل مد الكابلات الكهربائية

تصويب مسار العمل في معالجة أسباب ملاحظات ديوان المحاسبة في بعض الجهات

أنس الصالح متحدثا

واعلاء احكام القانون ليظل سيفه مسلطا على كل من تسول له نفسه المساس بالمال العام او تهديد سلامته او تنميته لافتا الى انها اهداف مشتركة نسعى جميعا الى تحقيقها.

وقال «لا شك انكم تعلمون جميعا ان التركة ثقيلة وان الاصلاح يتطلب وقتا لمعالجة الاخطاء والترسبات التي علقت على مر السنوات السابقة وانه ان الاوان لتصويب المسار وتقويم الكثير من الامور واوجه الخلل من خلال حوار بناء امام الشعب بشكل شفاف وجاد حول آلية معالجة المخالفات ووضع اجراءات عملية لتطوير اليات العمل ولوائحه وتحديثها».

وذكر أن الكثير من ملاحظات ديوان المحاسبة قد تعود إلى تباين في تفسير بعض احكام القانون او لتقادم بعض القوانين واللوائح والتعاميم المنظمة للعمل والتي لم تعد صالحة لمواكبة المتغيرات والتطورات المتسارعة التي يفرضها الواقع المتغير في مختلف الميادين او اتهام.

وأفاد بأن الحكومة تؤكد أنها في جميع ردودها واجراءاتها تلتزم تبيان الحقيقة الكاملة واعلاء مبادئ الشفافية والعلانية في مجتمع تسوده القيم ويحكم القانون تصرفات القائمين على تنفيذ امور وذلك التزاما منها بتوجيهات سمو امير البلاد من انه لا حماية لفاسد ولا تستر على فساد او اخفاء لمعلومات او تغييب للحقائق.

ونوه بالدور الكبير والهام لديوان المحاسبة في تحقيق الرقابة المالية الفاعلة على الجهات الحكومية والتي تعزز الشفافية وترسخ احترام القانون مثمنا الجهد المستمر والبناء الذي يقوم به جميع اعضاء الديوان والعاملين فيه من اعداد للتقارير والملاحظات التي ننزهها عن اي غايات لا تستهدف الصالح العام.

وأوضح ان مجلس الوزراء ولثقته بهذه التقارير التي يصدرها الديوان يصدر تكليفاته فورا لكافة الجهات التي تتضمن التقارير فحصا لاعمالها بسرعة دراستها بشكل جدي وما انتهت اليه من توصيات ونتائج وسرعة اتخاذ الاجراءات الكفيلة بمعالجة اي قصور او مخالفات تشير اليها هذه التقارير.

وقال «احيانا قد تكون ثمة ملاحظة ترى الجهة المعنية رأيا قانونيا او محاسبيا او موضوعيا يغاير ما انتهى اليه ديوان المحاسبة في تقريره فان ذلك امرا طبيعي ويظل الاختلاف في الرأي بشانه مقبولا ومشروعا دون ان يشكل ذلك بالضرورة خرقا او خللا لاسيما ان قانون ديوان المحاسبة ذاته قد تكفل ونظم معالجة هذا الامر ورسم الالية الكفيلة بحسمه».

وافاد بان ديوان المحاسبة سيظل دائما من الهيئات الوطنية الشامخة ذات الدور البارز في مسيرة الكويت الحبيبة ومنارة للرقابة والتوجيه وساعدا من سواعد التصويب والاصلاح متقدما بالشكر لكافة العاملين فيه.

واستذكر سمو الشيخ جابر المبارك جهود رئيس الديوان عبدالعزيز العدساني الدؤوبة والمستمرة والمخلصة مشيرا الى انه سخر حياته وجل عمره في خدمة الكويت متمنيا الشفاء العاجل له وان يمن عليه بالصحة والعافية.

واكد إيمان الحكومة إلتام بضرورة التكامل مع مجلس الامة والتضافر لتحقيق الرقابة الفعالة والجادة لحماية المال العام والقضاء على الفساد واختتم سمو الشيخ جابر المبارك كلمته بتاكيد ثقته التامة في الارتقاء بالطرح وجني ثمار المداولات «لنحقق الاهداف المتوخاة وتلبية امال وطموحات اهل الكويت».

من جانبه اشاد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ خالد الجراح بدور ديوان المحاسبة باعتباره «الانذار المبكر للوزير والوزارة في تلافي الاخطاء والملاحظات».

وقال الجراح أن من المخالفات التي حصلت وتمت معالجتها من خلال تعاون الوزارة مع ديوان المحاسبة ومجلس الامة ما يتعلق بموضوع طائرات «سي 130 جي».

واوضح ان مجلس الامة شكل لجنة تحقيق برلمانية بالتعاون مع الديوان الذي اشترط تقديم تقرير ربع سنوي عن التدفقات المالية على العقد «وقد انتهينا من العقد ودخلت ثلاث طائرات «سي 130 جي» الخدمة وتم الاتفاق مع الديوان على اقفال الملف».

واضاف ان الملاحظة الثانية تتعلق بطائرات الشحن الاستراتيجي حيث كان لدى الوزارة النية لشراء طائرتي شحن «بوينغ 747» لوجود قصور في هذه الناحية لدى القوة الجوية مشيرا الى ان الشركة تقدمت بطائرات اخرى نوع «سي 70» وكان توريدها مبكرا وعليه تم العدول عن نية شراء الطائرتين الاوليين «والاتفاق مع الديوان على تلافي الملاحظة لان العقد لم يوقع».

وقال ان الملاحظة الثالثة تتعلق بتاخير الردود على ملاحظات ديوان المحاسبة مشيرا الى ان الديوان متفهم لهذا التاخير نتيجة تشعب الاجراءات في وزارة الدفاع بشقيها العسكري والمدني.

واكد ان هناك اجتماعات وتواصلا دائما بين المسؤولين في الوزارة وديوان المحاسبة من اجل تلافي بقية الملاحظات التي يرجع بعضها الى عام 2006 مضيفا انه بعد وصول التقرير السنوي من ديوان المحاسبة يتم تشكيل فريق عمل في وزارة الدفاع لدراسة هذه الملاحظات ومعالجتها وكان اخر اجتماع في الرابع من الشهر الجاري.

وقال نائب رئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالمحسن المدعج ان اللائحة التنفيذية للقانون رقم 37 لسنة 2010 في شان برامج وعمليات التخصيص صدرت في 19 فبراير الماضي كما تم الانتهاء من اللوائح المالية والادارية لها مشيرا الى ان الوزارة بصدد

وزارة الداخلية: مليون و200 ألف مخالفة مرورية لم تحصل عن عام وجار تحصيلها

الشيخ محمد العبدالله يقلد بعض النقاط

بعد مضي خمسة عقود على صدور بعضها اضافة الى بعض التفاصيل المتعلقة بالجوانب الاجرائية غالبا ما تكون سببا لهذه الملاحظات.

وقال «نحن امام فرصة تاريخية مواتية لطرح مجمل هذه المسائل على بساط البحث لتجري مناقشتها على نحو موضوعي جاد في اطار ما يربطنا من حرص مشترك على المال العام وحمايته وتجسيد الدور التكاملي المنشود لتصويب مسار العمل في معالجة اسباب ملاحظات ديوان المحاسبة في بعض الجهات الحكومية والتوصل الى افضل السبل للحفاظ على المال العام وتفعيل اجراءات حمايته».

العميـر: انخفاض سعر النفط يؤثر على أسعار المنتجات لأن العلاقة طردية

وزير الأشغال: للوزارة الحق في تأجيل غرامة التأخير على العقود إذا ما رأت مصلحة في ذلك

العبيدي: إلغاء عقد جامعة دولية بقيمة 100 مليون لعدم جديته حرصاً على المال العام

أبوصليب متحدثا عن «الداخلية»

المدعج: بطء تنفيذ بعض المشاريع يعود إلى الدورة المستندية ونحن بصدد معالجتها

الحضور النسائي خلال الجلسة